

العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية

إعداد

د. علي عبدالقادر علي

(يناير 2005)

المحتويات

3	تقديم
5	. I مقدمة
7	. II ملاحظات منهجية حول قياس عدم المساواة في التوزيع
8	. III العولمة وتوزيع الدخل نتائج دولية
13	. IV توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية
16	. V العولمة والتوزيع في الدول العربية
21	. VI ملاحظات ختامية
23	. VII ملخص المناقشات

تقديم

توضح الدراسات المتخصصة أن الاقتصاد العالمي قد تعرض لثلاث موجات من العولمة استندت جميعها على تأثير التقدم التقني على تكاليف النقل والمواصلات والاتصالات :

- أن الموجة الأولى للعولمة قد كانت خلال الفترة 1870-1914 والتي شهدت ليس فقط نضوج الثورة الصناعية ، وما صاحبها من تقدم تقني هائل ، وإنما أيضاً هجرة دولية كبرى نحو العالم الجديد في ذلك الوقت .
- وشهدت الفترة 1945-1980 الموجة الثانية للعولمة والتي تميزت بتحرير التبادل التجاري بين الدول المتقدمة فيما بينها في مجال السلع المصنعة والخدمات .
- أما الموجة الثالثة فقد بدأت عام 1980 وحتى الوقت الحاضر ، وهي الفترة الزمنية التي شهدت ولوج عدد من الدول النامية للأسواق الدولية للسلع المصنعة ، حيث ارتفع نصيب هذه السلع من إجمالي صادرات هذه الدول من متوسط 20% إلى متوسط 80% .

أثارت الموجة الثالثة للعولمة جدلاً واسعاً في مختلف المجتمعات خصوصاً فيما يتعلق بقضايا المساواة في توزيع الدخل بين مختلف الشرائح السكانية . وكما هو معروف فقد حظيت المظاهرات المناهضة للعولمة بتغطية إعلامية واسعة خصوصاً في إطار مختلف المؤتمرات الاقتصادية الدولية ، بغض النظر عن مكان انعقاد الاجتماع، من اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل إلى الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بواشنطن . من جانب آخر تروج مجلة الإيكونوميست ، وهي المجلة الاقتصادية الرصينة ، للآثار الإيجابية للعولمة على الفقر وتوزيع الدخل بطريقة مستمرة .

ويلاحظ في هذا الصدد أن مختلف وجهات النظر حول أثر العولمة على توزيع الدخل قد حاولت تدعيم مواقفها بالرجوع إلى الدراسات التطبيقية المتوفرة في الأدبيات المتخصصة . فعلى سبيل المثال يلاحظ المنتدى الدولي للعولمة في موقعه على شبكة المعلومات أن "سياسات العولمة قد ساهمت في زيادة عدم المساواة بين الدول وداخل الدول نفسها" . من جانب آخر ، يلاحظ بعض الكتاب أن نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع في الدول النامية قد انخفضت منذ بداية الموجة الثالثة للعولمة ، مما يعني أنه قد كان هنالك وقع إيجابي للعولمة على الفقر .

في إطار الوطن العربي طالب البنك الدولي في إحدى تقاريره التي أصدرها احتقالاً بمناسبة انعقاد اجتماعاته السنوية المشتركة مع صندوق النقد الدولي بمدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بتغيير طالب العقد الاجتماعي الذي ساد في معظم الدول العربية . وكما هو معروف فقد التزمت الدول تحت هذا العقد الاجتماعي بتوفير خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وكذلك بتوفير فرص العمل وهي التزامات تعنى بإعادة توزيع الدخل والفرص في المجتمع . والتغيير المستهدف للعقد الاجتماعي هو في اتجاه إسناد دور أكبر للقطاع الخاص في كل هذه المجالات بالإضافة إلى تعميق انخراط الدول العربية في النظام الاقتصادي العالمي بمعنى تعميق عولمتها . هذا وكان البنك الدولي قد أشار في تقرير سابق له صدر عام 1985 على ما حققه العقد الاجتماعي الذي ساد خلال الفترة 1960-1985 حيث "فاق أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أداء جميع مناطق العالم الأخرى ، ما عدا منطقة شرق آسيا ، من حيث نمو الدخل وعدالة توزيعه" .

كذلك لاحظ تقرير 1985 ، بعد ربطه لتوزيع الدخل بمعدلات انتشار الفقر ، أنه قد "كانت حكومات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فعالة أيضاً في تخفيض عدد الفقراء . إذ بحلول عام 1990 لم يكن هنالك سوى 5.6 في المائة من سكان المنطقة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم مقابل 14.7 في المائة في منطقة شرق آسيا و28.8 في المائة في أمريكا اللاتينية" . وتعني هذه الإشارات أن الدول العربية ، قبيل محاولة انخراطها في النظام الاقتصادي العالمي ، قد كانت تتمتع بقدر لا بأس به من العدالة في توزيع الدخل وذلك باتباعها لسياسات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق مثل هذه العدالة .

مهما يكن من أمر ، تهدف حلقة النقاش التي تنعقد اليوم إلى استكشاف وقع العولمة على توزيع الدخل في الدول العربية وذلك من خلال تطبيق المنهجيات الاقتصادية المعروفة في هذا المجال . وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن مجال توزيع الدخل ، خصوصاً في علاقته مع تحليل الفقر ، يمثل أحد المجالات البحثية التي يعمل فيها المعهد بحثاً وتدريباً . كما تجدر الإشارة إلى أن المعهد يقوم حالياً بتنفيذ بحث تطبيقي مقارن بالتعاون مع المعهد الدولي لسياسات الغذاء ، ومقره واشنطن ، حول "أثر السياسات العامة في الإقلال من الفقر في الدول العربية" .

من جانب آخر ، ظل المعهد يهتم بقضايا العولة منذ فترة طويلة نسبياً ولا يزال ، حيث يستند تقرير التنافسية العربية ، الذي صدر العدد الأول منه خلال عام 2004 ، على العديد من مؤشرات الانخراط في النظام العالمي استناداً على تعريف للتنافسية يُعنى في الأساس بمثل هذا الانخراط .

د . عيسى الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط - الكويت

I. مقدمة

توضح الدراسات المتخصصة أن الاقتصاد العالمي قد تعرض لثلاث موجات من العولمة استندت جميعها على تأثير التقدم التقني على تكاليف النقل والمواصلات والاتصالات . كذلك توضح الدراسات أن العولمة تحدث من خلال الهجرة عبر الحدود وتدفع الاستثمارات نحو المناطق التي تعد بفرص اقتصادية غير تقليدية ، ومن خلال تدفق السلع والخدمات في إطار التجارة الدولية بين المناطق¹ .

كذلك توضح الدراسات المتخصصة أن الموجة الأولى للعولمة قد كانت خلال الفترة 1870-1914 والتي شهدت ليس فقط نضوج الثورة الصناعية ، وما صاحبها من تقدم تقني هائل ، وإنما أيضاً هجرة دولية كبرى نحو العالم الجديد في ذلك الوقت . وشهدت الفترة 1945-1980 الموجة الثانية للعولمة والتي تميزت بتحرير التبادل التجاري بين الدول المتقدمة فيما بينها في مجال السلع المصنعة والخدمات . هذا ، ويلاحظ أنه لم تتمكن أي من الدول النامية من الانخراط في هذه الموجة الثانية ، وذلك بسبب عدم نضوج عملية التصنيع التي بدأتها هذه الدول منذ استقلالها . أما الموجة الثالثة فقد بدأت عام 1980 وحتى الوقت الحاضر ، وهي الفترة الزمنية التي شهدت ولوج عدد من الدول النامية للأسواق الدولية للسلع المصنعة ، حيث ارتفع نصيب هذه السلع من إجمالي صادرات هذه الدول من متوسط 20% إلى متوسط 80% .

للتعرف على مدى عولمة مختلف الاقتصاديات هنالك العديد من المؤشرات التي تستخدمها الأدبيات المتخصصة . ففي دراسة للبنك الدولي (2002) حول العولمة استخدمت مؤشرات معدل التغير في مؤشر الاندماج في التجارة الخارجية (بمعنى التغير في نسبة الصادرات والواردات للناتج المحلي الإجمالي) ، ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي² ، وعدد المهاجرين للولايات المتحدة .

أوضح العباس (2003) على أن هنالك مؤشر مركب للعولمة تم تطويره بواسطة مجلة السياسة الخارجية ومجلس الأعمال العالمية اشتمل على 17 مؤشر فرعي تعكس المكونات الأساسية للعولمة بما في ذلك هيكل الأسعار ، ومستويات الدخل ، وهيكل الإنتاج ، والديون ، والقيود على الواردات ، والاندماج التجاري،

¹ أنظر على سبيل المثال البنك الدولي (2002) ، وليندرت و ويليامسون (2001) .

² تعرض هذا المؤشر للنقد بواسطة يردسال وحمودي (2004) خصوصاً عندما استخدم بواسطة دولار وكراي (2004) على أنه مؤشر يدل على السياسات التجارية . أنظر أيضاً برتشييت (1996) .

هذا وقد قام العباس بتجميع البيانات المطلوبة للمؤشر المركب للفترة 1980-1999 لعشرة بلدان عربية توفرت لها المعلومات بالإضافة إلى أيرلندا وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية كدول مقارنة . تم ترميز المتغيرات المشمولة في المؤشر المركب لتتراوح قيمتها من صفر (الأدنى قيمة في العينة) إلى 100 (الأعلى قيمة في العينة) بحيث يمثل متوسط قيم المؤشر ، أو مجموع القيم ، لكل بلد مؤشراً لعملة الاقتصاد المعني .

كيف ما قمنا بقياسها أثارت الموجة الثالثة للعملة جدلاً واسعاً في مختلف المجتمعات بين القائلين بالفوائد التي يمكن أن تترتب عليها خصوصاً فيما يتعلق بزيادة الرفاهية المجتمعية وبين الذين حاججوا بأنها تنطوي على زيادة في الفقر والحرمان ، خصوصاً في الدول النامية . هذا ولعله ليس بمستغرب أن تكون القضايا المتعلقة بالمساواة في توزيع الدخل والإنفاق والثروة أحد محاور الجدل الذي أثارته الموجة الثالثة للعملة . ولوحظ في هذا الصدد أن كلاً من الجانبين قد حاول تدعيم حجته بالرجوع إلى نتائج الدراسات التطبيقية المتوفرة في الأدبيات وذلك على الرغم من الصعوبات التي واجهت مثل الدراسات فيما يتعلق بالمفاهيم والتعريف ونوعية المعلومات وطرق القياس³ .

تهدف هذه الورقة إلى استكشاف أثر العملة على حالة توزيع الإنفاق (مستوى المعيشة) في الدول العربية التي تتوفر لها المعلومات . هذا وتشمل بقية الورقة على خمسة أقسام بحيث يشمل القسم الثاني على استعراض سريع ومكثف لأهم مؤشرات قياس عدم المساواة (أو عدم العدالة) في توزيع الإنفاق (أو الدخل أو الثروة) ، بينما يشمل القسم الثالث على أهم النتائج الدولية حول تأثير العملة على توزيع الدخل على المستوى الدولي . تنتقل الورقة بعد ذلك لتناول حالة الدول العربية حيث يقوم القسم الرابع باستعراض أهم النتائج فيما يتعلق بتوزيع المساواة في عينة من الدول العربية والاتجاهات الزمنية لدرجة عدم المساواة في التوزيع . في القسم الخامس تقرر الورقة عدداً من النتائج التطبيقية حول حالة عملة الاقتصادات العربية وأثر العملة . ويتقدم القسم الخامس بعدد من الملاحظات الختامية .

³ لنقاش غير في هذه الصعوبات أنظر رافاليون (2003) .

II . ملاحظات منهجية حول قياس عدم المساواة في التوزيع

لعله ليس بمستغرب ملاحظة أن تكون الأدبيات النظرية في مجال قياس عدم المساواة في التوزيع (للإنفاق أو الدخل أو الثروة) قد تطورت تطوراً كبيراً فيما يتعلق بإسناد القياس إلى نظرية الرفاه الاجتماعي والمنطلقات الفلسفية المختلفة لتعريف مفهوم العدالة في المجتمعات . هذا وتعد الأدبيات المتخصصة بعدد كبير من المعايير والمبادئ التي ينبغي أن تستوفىها مختلف مؤشرات قياس عدم المساواة .

استناداً على مثل هذه التطورات النظرية تتوفر العديد من مؤشرات قياس عدم المساواة في التوزيع يستند معظمها على الطرق الإحصائية (كالمدي ، ومتوسط الانحراف النسبي ، والتباين ، ومعامل الاختلاف ، والانحراف المعياري للوغاريثمات) . هذا ويعتبر معامل جيني ، الذي يعتمد على منحني لورنز ، أكثر مؤشرات قياس عدم المساواة في التوزيع استخداماً . ويلاحظ في هذا الصدد أن منحني لورنز هو عبارة عن علاقة رياضية بين النسب التراكمية للسكان (مرتبين حسب مستويات إنفاقهم أو دخلهم أو ثروتهم من الأفقر للأغنى) والنسب التراكمية للدخل التي تحصل عليها كل شريحة مقابلة للسكان⁴ . وعلى هذا الأساس عادة ما يتم رسم منحني لورنز في إطار مثلث قائم الزاوية ومتساوي الأضلاع يمثل محوره الأفقي التوزيع التراكمي للسكان (من صفر إلى واحد أو مائة) ويمثل محوره الرأسي التوزيع التراكمي للدخل (من صفر إلى واحد أو مائة) ، كما يمثل وتر المثلث حالة المساواة الكاملة (أو العدالة الكاملة) بمعنى أن كل النقاط على الوتر هي تلك النقاط التي تتساوى فيها الأنصبة السكانية التراكمية مع الأنصبة الدخلية التراكمية .

⁴ من الناحية الفنية يمكن كتابة هذه العلاقة على النحو التالي حيث L تمثل التوزيع التراكمي للدخل و P تمثل التوزيع التراكمي للسكان (مرتبين من الأفقر للأغنى) بحيث تمثل $L(P)$ النصيب النسبي من الدخل الذي يتحصل عليه أفقر $P\%$ من السكان وحيث تستوفي العلاقة الشروط التالية $L(0)=0$ بمعنى أن صفر في المائة من السكان يحصلون على صفر في المائة من الدخل ؛ $L(1)=1$ ، بمعنى أن كل السكان مجتمعين يحصلون على إجمالي الدخل ؛ ولكل P بين صفر وواحد $L''(P) \geq 0$ و $L'(0^+) \geq 0$ بمعنى أن المنحني يتزايد باستمرار ومقعر .

يُعرف معامل جيني على منحني لورنز على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحني لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث ، وتتراوح قيمة معامل جيني بين صفر (في حالة المساواة الكاملة ، أي عندما ينطبق منحني لورنز مع وتر المثلث) وواحد (أو مائة) في حالة عدم المساواة الكاملة⁵ .

بُعِيد رسم منحني لورنز ، أو تقديره ، يمكن قراءة معلومات توزيع الدخل حسب الشرائح المئوية للسكان مثال "أفقر عُشِير" ، وثاني أفقر عُشِير" إلى "أغنى عُشِير" من السكان وذلك بقراءة الأنصبة الانفاقية ، أو الدخلية ، المقابلة .

وبعد ، يلاحظ أنه إذا توفرت المعلومات لرسم منحني لورنز لقطر معين لفترات زمنية مختلفة ، أو لعدد من البلدان لفترة زمنية ، يمكن الحكم على التطورات التي حدثت لحالة المساواة في التوزيع وذلك حسب مكانة منحنيات لورنز تحت المقارنة بالنسبة لوتر المثلث قرباً أو بُعْداً⁶ .

III . العولمة وتوزيع الدخل نتائج دولية

في تقريره حول أثر العولمة على توزيع الدخل أورد البنك الدولي (2002:41-51) النتائج التالية:

(أ) أن وقع العولمة قد كان إيجابياً في اتجاه زيادة درجة المساواة في توزيع الدخل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وذلك "في ضوء انخفاض درجة عدم مساواة التوزيع فيما بين الدول ، إلا أن درجة عدم المساواة قد ارتفعت في بعض الدول ربما بفعل سياسات داخلية" .

5 من الناحية الفنية يعرف معامل جيني على أنه يساوي نصف متوسط الفروقات النسبية (أي متوسط الفروقات المطلقة بين كل جوز من مستويات الإنفاق) . والمعلومات المجمعة يمكن حساب معامل جيني ، G ، على النحو التالي :

$$G = 1 - \sum_{i=1}^n (P_i - P_{i-1})(L_i + L_{i-1})$$

حيث P و L هي التوزيع المتراكم للسكان والدخل كما سبقت الإشارة .

⁶ على أساس هذه الملاحظة تمت صياغة معيار لورنز لمقارنة عدم المساواة في التوزيع بحيث أنه إذا كان منحني لورنز لتوزيع دخل معين ، A ، تقع تحت (إلى يمين حسب الرسم) منحني لورنز مقارن ، B ، لكل نقاط المقارنة فإن التوزيع A لا بد أن يكون أكثر عدم مساواة من التوزيع B .

(ب) لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول "المعولة" كمجموعة انخفضت درجة عدم المساواة في التوزيع .

(ج) ارتفعت درجة عدم المساواة داخل الدول "المعولة" بسبب ارتفاعها في الصين التي تمثل ثلث سكان المجموعة .

(د) في عينة من 137 دولة وجد أنه ليس هنالك علاقة بين التغيرات في درجة الانفتاح الاقتصادي ومؤشر عدم المساواة وذلك بغض النظر عن المؤشر المستخدم لدرجة الانفتاح الاقتصادي .

(هـ) على الرغم من أن العولة لا تؤثر في المتوسط على درجة عدم المساواة ، إلا أنها ترتبط بارتفاع درجة عدم المساواة في الدول ذات الدخل المنخفض .

اعتمد تقرير البنك الدولي على نتائج دولار وكراي (2004) ، التي ظهرت في شكلها الأولي عام 2002 ، حيث تم تعريف الدول النامية التي زادت من انخراطها في النظام الاقتصادي العالمي منذ عام 1980 على أنها دول "معولة"⁷ . لأغراض الدراسة اعتمد متوسط دخل أفقر خميس من السكان كمؤشر لعدم المساواة واستخدم كمتغير معتمد في النموذج الذي قام دولار وكراي (2004) بتقديره والذي اشتملت متغيراته التفسيرية على متوسط الدخل وعدد من مؤشرات الانفتاح الاقتصادي :

- نسبة التجارة (الصادرات زائداً الواردات) للنتائج المحلي الإجمالي .
- نسبة التجارة المعدلة (وتعتمد على تقدير نسبة التجارة على أداة فرانكل ورومر ولوغاريتم السكان)؛
- معامل دمية ساكس و وارنر للانفتاح .
- معامل دمية لعضوية منظمة التجارة العالمية (يساوي واحد للعضوية) .
- معامل دمية للقيود على تحركات رأس المال كما يعرفها صندوق النقد الدولي .
- ضرائب الواردات كنسبة من إجمالي الواردات .

أوضحت النتائج أنه فيما عدا مؤشر القيود على تحركات رأس المال لم يكن أي من مؤشرات الانفتاح الاقتصادي التي استخدمت مغزويًا إحصائيًا وأن وجود قيود على تحركات رأس المال من شأنه أن يقلل من متوسط دخل الفقراء (بمعنى زيادة درجة عدم العدالة في التوزيع) وذلك على مستوى المغزوية 10 في المائة .

⁷ أنظر أيضاً ويليامسون (1997) .

قام ميلانوفيك (2002) بدراسة أثر العولمة على توزيع الدخل وذلك باعتماد أنصبة العشيريات السكانية في الدخل كمتغيرات معتمدة ومؤشر الانفتاح الاقتصادي (الصادرات + الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي بالإضافة إلى العمق النقدي والديموقراطية ومعامل دمية لدول الانتقال كمتغيرات مفسرة .

تم تقدير النموذج لعينة من الدول توفرت لها معلومات عن توزيع الدخل لعامي 1988 و 1993 ، وهي سنوات تتبع للموجة الثالثة للعولمة ، وبلغ عدد المشاهدات التي استخدمت في التقدير 113 مشاهدة . هذا وقد أوضحت النتائج عدم مغزوية متغير الاستثمار الأجنبي المباشر ومغزوية مؤشر الانفتاح الاقتصادي لكل العشيريات فيما عدا العشير الثامن ومتغير التفاعل بين الانفتاح الاقتصادي ودخل الفرد (على مستويات المغزوية 1 و 5 في المائة) . كذلك الحال أوضحت النتائج مغزوية متغير الديمقراطية ودمية دول الانتقال وثابت التقدير .

يلخص الجدول التالي نتائج ميلانوفيك (2002:15 جدول رقم 1) وذلك لمتغير الانفتاح الاقتصادي ومتغير التفاعل بين الانفتاح الاقتصادي ودخل الفرد .

جدول (1) : العولمة وتوزيع الدخل: نتائج ميلانوفيك

المتغير المعتمد	الانفتاح الاقتصادي	(الانفتاح الاقتصادي) (دخل الفرد)	ثابت التقدير	معامل التحديد	دخل الفرد لانقلاب التأثير (\$)
نصيب العشير الأول (الأفقر)	-0.108	0.00002	0.371	0.210	5400
نصيب العشير الثاني	-0.185	0.00003	0.519	0.345	6167
نصيب العشير الثالث	-0.203	0.00004	0.621	0.397	5075
نصيب العشير الرابع	-0.194	0.00004	0.761	0.391	4850
نصيب العشير الخامس	-0.177	0.00003	0.811	0.398	5900
نصيب العشير السادس	-0.155	0.00003	0.921	0.381	5167

⁸ أنظر أيضا دولار وكراي (F47-F41:2004) لتأكيد هذه النتائج ولكن بطريقة نقدية أنظر على (2003) . في إطار الحملة الترويجية للعولمة احتقت مجلة الإيكونوميست (التي تعتبر من أركان المجالات الاقتصادية في العالم) ثلاث مرات بنتائج دولار وكراي قبل طباعتها في المجالات الاقتصادية المهمة المتخصصة وذلك في أعدادها 27 مايو (2000: ص 94) ؛ و 30 سبتمبر (2000:108) ؛ و 29 سبتمبر (2001: الملحق الخاص بالعولمة) !

3867	0.291	1.061	0.00003	0.116-	نصيب العشير السابع
-	0.054	1.251	0.00001	*0.027-	نصيب العشير الثامن
6350	0.097	1.550	0.00002-	0.127	نصيب العشير التاسع
4938	0.368	2.180	0.00021-	1.037	نصيب العشير العاشر (الأغنى)

يمكن قراءة هذه النتائج على النحو التالي :

(أ) أن هنالك تأثير للعولمة على التوزيع يعتمد على المرحلة التنموية للدولة كما يعكسها متوسط الدخل الحقيقي للفرد وذلك لكل العشيريات فيما عدا العشير الثامن (ثالث أغنى عشير) .
(ب) فيما يتعلق بالعشيريات السبعة الأفقر من السكان تؤدي العولمة ، كما يعكسها ازدياد مؤشر كثافة التجارة ، إلى انخفاض أنصبتها من الدخل وذلك لكل مستويات الدخل التي تقل عن نقطة انقلاب التأثير والتي تتراوح بين 3867 دولار للفرد (للعشير السابع كأدنى مستوى لدخل الفرد) و 6167 دولار للفرد (للعشير الثاني كأعلى مستوى لدخل الفرد) .

(ج) فيما يتعلق بالعشيرين الأغنى من السكان تؤدي العولمة إلى ازدياد أنصبتها من الدخل وذلك لكل مستويات الدخل التي تقل عن نقطة انقلاب التأثير والتي تتراوح بين 4938 دولار للفرد للعشير الأغنى و 6350 دولار للفرد للعشير السابع .

في ورقة حديثة تناول سبليمبرتو ولوندونو وسكلي (2004) سيختصر الاسم فيما يلي سلس) أثر العولمة على توزيع الدخل بعد الأخذ بعين الاعتبار الموارد لكل دولة مقارنة بالموارد المتوفرة في العالم لتعكس حالة الندرة النسبية للموارد ، وحيث تم رصد تعريف مؤشر الانفتاح الاقتصادي بطريقة تغلب على الصعوبات التي واجهتها أشهر مؤشرات الانفتاح الاقتصادي المستخدمة في الأدبيات .

عُرف مؤشر الموارد النسبية لكل من الأراضي القابلة للري ورأس المال ورأس المال البشري على أنه لوغاريتم نسبة كل من الأراضي القابلة للري للفرد لإجمالي الأراضي القابلة للري للفرد على مستوى العالم ، ورأس المال للفرد كنسبة من رأس المال للفرد على مستوى العالم ، وحصصة السكان ذوي التعليم العالي كنسبة من السكان ذوي التعليم العالي على مستوى العالم . هذا وقد عُرف رصيد كل مورد على مستوى العالم على أنه إجمالي الأرصدة الدولية بعد تثقيفها بمعامل كثافة التجارة الخارجية كنسبة من إجمالي السكان متقلا بمعامل كثافة التجارة الخارجية .

ولما كان مساهمة هذه الدراسة هي في تعريف ، واستخدام ، مفهوم الندرة النسبية للموارد فقد تم تقدير تأثير هذه على توزيع الدخل قبل إدخال مؤشر الانفتاح لاستكشاف أثر العولمة على توزيع الدخل . هذا ويلخص الجدول التالي النتائج الرئيسية لهذه الدراسة حيث يظهر معامل متغير توزيع دخل الفرد بعد ضربه بمليون وحيث كان عدد المشاهدات 320 من 34 دولة .

جدول رقم (2): الانفتاح الاقتصادي وتوزيع الدخل: نتائج دراسة سلس

2	1	المتغير المفسر
**1.71	**1.29	مؤشر ندرة الموارد الأرضية القابلة للري
**17.26	**4.70	مؤشر ندرة رأس المال
**3.63-	*1.20-	مؤشر ندرة العمالة الماهرة
1.71-		(مؤشر الموارد الأرضية) × (مؤشر الانفتاح)
**52.40		(مؤشر رأس المال) × (مؤشر الانفتاح)
*14.95		(مؤشر العمالة الماهرة) × (مؤشر الانفتاح)
**42.69		مؤشر الانفتاح الاقتصادي
**0.004-	*0.003-	دخل الفرد
**1.50	**1.31	تربيع دخل الفرد
45.05	**52.26	ثابت التقدير
1.40	0.27	معامل التحديد

يمكن قراءة هذه النتائج على النحو التالي :

(أ) توضح نتائج العمود الأول أن درجة عدم المساواة في التوزيع عادة ما تكون مرتفعة عندما تتميز الدولة بوفرة نسبية في الموارد الأرضية القابلة للري ورأس المال وعادة ما تكون منخفضة عندما تتميز الدولة بوفرة نسبية في العمالة الماهرة .

(ب) من جانب آخر ، توضح نتائج العمود الثاني أن من شأن زيادة الانفتاح الاقتصادي ، بعد الأخذ بعين الاعتبار الموارد النسبية المتاحة ، أن تؤدي إلى ارتفاع درجة عدم عدالة التوزيع .

(ج) كذلك ، توضح النتائج أن الوقع الإجمالي لزيادة الانفتاح الاقتصادي ستعتمد على الموارد النسبية المتاحة وأن اتجاه وقع تأثير الانفتاح الاقتصادي يكون عكس اتجاه وقع هبات الموارد . هذا وتوضح التقديرات أن إجمالي وقع زيادة الانفتاح الاقتصادي هو زيادة درجة عدم المساواة في التوزيع⁹ .

⁹ لاحظ أن إجمالي وقع زيادة الانفتاح الاقتصادي على درجة عدم المساواة عند متوسط الهبات على مستوى العام يساوي :

. حيث استخدمنا المعاملات المقدرة مع متوسط الهبات على مستوى العالم . $42.8 = [(0.05 \times 52.4) - (0.96 \times 1.71) + (0.13 \times 14.95) + 42.69]$

IV. توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية:

تذخر الأدبيات التطبيقية بنتائج تؤكد وجود علاقة غير خطية بين عملية التنمية، كما يلخصها متوسط دخل الفرد، ودرجة عدم عدالة توزيع الدخل، بحيث تنزع درجة عدم عدالة التوزيع نحو الارتفاع خلال المراحل الأولية للتنمية لتصل أعلى درجة لها قبل أن تبدأ بالانخفاض. وتعرف هذه النتيجة بأطروحة كوزنتز.

توضح أحدث النتائج التطبيقية التي توصل إليها بارو (2000) في هذا المجال، وبعد الأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات المفسرة الأخرى، أن معامل جيني يزداد، نتيجة للزيادة في دخل الفرد الحقيقي، حتى يصل أعلى قيمة له عندما يصل دخل الفرد الحقيقي إلى 3320 دولار بالمكافئ الشرائي لعام 1985. وتعني هذه النتيجة أنه لكل الأقطار التي يقل دخل الفرد الحقيقي فيها عن 3320 دولار يتوقع أن تشهد ازدياداً في درجة عدم عدالة التوزيع بينما يتوقع أن تشهد الأقطار التي يفوق فيها دخل الفرد هذه القيمة انخفاضاً في درجة عدم عدالة التوزيع، مع ازدياد متوسط دخل الفرد.¹⁰

وتوضح البيانات المتاحة من قاعدة معلومات الجدول العالمي الذي تعده جامعة بنسلفانيا أن دخل الفرد بالمكافئ الشرائي لعام 1985 قد فاق الحد الذي تبلغ فيه درجة عدم عدالة التوزيع قيمتها القصوى (3320 دولار للفرد) في عدد من الدول العربية مما يعني أن هذه الدول قد أصبحت في مرحلة التنمية التي تتسم بتحسن حالة توزيع الدخل. هذا وتشتمل هذه الدول على: البحرين (9688 دولار للفرد عام 1998)، والكويت (9733 دولار عام 1989)، وعمان (8072 دولار للفرد عام 1995)، وقطر (16570 دولار للفرد عام 1989)، والسعودية (6531 دولار للفرد عام 1998)، وسوريا (5135 دولار للفرد عام 1999)، وتونس (3804 دولار للفرد عام 1999)، والإمارات (16323 دولار للفرد عام 1993). أما بقية الدول العربية والتي يقل فيها متوسط دخل الفرد في عام 1999 عن القيمة القصوى لمنحنى كوزنتز، فتشتمل على الأردن (2029 دولار)، والجزائر (2733 دولار)، ومصر (2299 دولار)، والمغرب (2283 دولار)، وموريتانيا (974 دولار) والسودان (944 دولار) واليمن (940 دولار). وتعني هذه النتيجة أن قضايا توزيع الدخل تمثل تحدياً تنموياً في مجموعة الدول الثانية.

¹⁰ استخدمت معلومات دخل الفرد بالمكافئ الشرائي للدولار للعام 1985 كما استخدمت معلومات عن معامل جيني للأعوام 1960 (بملاحظات عن 49 قطراً) و1970 (بملاحظات عن 61 قطراً) و1980 (بملاحظات عن 68 قطراً) و1990 (بملاحظات عن 76 قطراً).

وكما هو معروف، وحتى وقت قريب، لم تكن المعلومات حول توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي متوفرة لعدد كبير من الدول النامية بما فيها الدول العربية. هذا وقد ترتب على الاهتمام المتجدد بقضايا الفقر على المستوى الدولي جهود بحثية وإحصائية هدفت إلى الارتقاء بمستوى المعرفة في مجال توفير المعلومات حول توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي تمثلت في رصد، وتصنيف جودة، ما هو متوفر من معلومات في شكل قواعد بيانات وفي إجراء مسوحات ميدانية لتوفير معلومات إضافية. هذا وقد اكتسبت قاعدة معلومات ديننجر وإسكوير (1996) احتراماً كبيراً في أوساط الباحثين في هذا المجال.¹¹

يوضح الجدول رقم (3) رسداً حديثاً للمعلومات المتوفرة حول معامل جيني لمختلف أقاليم العالم يستند على قاعدة ديننجر وإسكوير لفترات زمنية تمتد من الستينات إلى التسعينات قام به ديننجر وأولينتو (2002).

جدول رقم (3): درجة عدم عدالة توزيع الدخل في أقاليم العالم (معامل جيني: نسب مئوية)

الأقاليم	عدد الأقطار	1970 - 1966	1975 - 1971	1980 - 1976	1985 - 1981	1986 - 1990
الدول العربية	6	43.67	41.65	41.90	42.95	38.17
شرق آسيا والباسيفيك	9	37.26	38.89	38.53	38.60	40.04
أمريكا اللاتينية	17	57.24	50.93	49.77	49.06	50.16
شمال أمريكا	2	35.61	35.28	35.91	35.21	36.54
جنوب آسيا	4	33.30	33.32	35.37	36.68	33.57
أفريقيا جنوب الصحراء	7	39.00	-	44.00	41.21	35.75
أوروبا الغربية	15	37.09	34.88	30.82	29.74	30.83
إجمالي العينة	60	40.63	39.32	38.51	36.91	38.58

المصدر: ديننجر وأولينتو (2001، 23، جدول رقم (1)).

يوضح الجدول أن الإقليم الذي يضم الدول العربية قد جاء في الترتيب الثاني من حيث عدم عدالة توزيع الدخل (معبراً عنه بمعامل جيني لتوزيع الإنفاق) خلال الفترة الأولى 1970 - 1966 بمعامل جيني بلغ متوسطه 43.67% مقارنة بمتوسط معامل جيني بلغ 57.24% لأكثر الأقاليم عدم عدالة، أمريكا اللاتينية. هذا وقد حافظ إقليم الدول العربية على هذا الترتيب لكل الفترات الزمنية فيما عدا فترتي 1980 - 1976 (حيث

¹¹ اشتملت قاعدة معلومات توزيع الدخل على معلومات من النوعية الراقية، وهي المعلومات التي عادة ما تستخدم في الدراسات التطبيقية. ولكي تكون المعلومات راقية النوعية يشترط أن تكون معتمدة على مسوحات للإنفاق والدخل وأن يشمل تعريف الدخل والإنفاق على كل المصادر وأن يكون المسح ممثلاً للمجتمع.

كذلك يوضح الجدول أنه فيما يتعلق بالاتجاهات الزمنية لدرجة عدم عدالة توزيع الدخل فقد سجل إقليم الدول العربية إيجاباً تنازلياً عبر الفترات الزمنية حيث انخفض متوسط معامل جيني من حوالي 44% خلال الفترة الأولى إلى حوالي 38% خلال الفترة الثانية مسجلاً بذلك معدلاً للانخفاض السنوي بلغ حوالي 0.67%، وهو معدل للانخفاض يعتبر متديناً من الناحية الكمية¹². على الرغم من ذلك، توضح المعلومات الرسمية في عدد من الدول العربية التي تتوفر لها المعلومات أن الاتجاهات الزمنية لحالة توزيع الدخل في الدول العربية قد كانت كبيرة الحجم نسبياً خلال فترة التسعينات وذلك حسبما يوضح الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية في بداية ونهاية التسعينات

الشرائح الدخلية	الفترة	نصيب أفقر 20%	نصيب ثاني أفقر 20%	نصيب ثالث أفقر 20%	نصيب رابع أفقر 20%	نصيب أغنى 20%	معامل جيني %
الأردن	1991	6.5	10.3	14.6	20.9	47.7	40.7
الأردن	1999	7.5	11.5	15.4	21.0	44.6	36.5
تونس	1990	5.9	10.4	15.3	22.1	46.3	40.2
تونس	2000	6.0	10.3	14.8	21.7	47.3	40.8
الجزائر	1990	6.9	11.0	14.9	20.7	46.5	39.1
الجزائر	2000	7.7	11.7	15.8	21.6	43.1	35.1
مصر	1991	8.7	12.5	16.3	21.4	41.1	32.0
مصر	1999	7.6	11.2	14.9	20.6	45.8	37.7
المغرب	1991	6.6	10.5	15.0	21.7	46.3	39.1
المغرب	2001	6.5	10.6	14.8	21.3	46.8	39.7
موريتانيا	1992	3.5	10.7	16.2	23.3	46.3	42.5
موريتانيا	1998	6.2	10.8	15.4	22.0	45.6	39.1
اليمن	1998	7.3	12.0	16.3	22.3	42.0	34.4

المصادر: - قاعدة معلومات ديننجر وإسكوير .

- تقارير الفقر القطرية من موقع البنك الدولي في شبكة الإنترنت .

¹² يعرف لاي وإسكوير وزو (1998) المعدلات السنوية للتغير في معامل جيني والتي تقل عن واحد في المائة بأنها اتجاهات زمنية صغيرة من الناحية الكمية.

من الجدول ، وباعتبار أن السنوات الأولى تمثل حالة توزيع الإنفاق في بداية تسعينات القرن الماضي وأن السنوات المتأخرة تمثل حالة التوزيع في نهاية التسعينات ، يمكن حساب متوسط معامل جيني لإقليم الدول العربية على أنه قد كان 38.9% في بداية التسعينات انخفض بعدها إلى حوالي 37.6% في نهاية التسعينات . وتعني هذه النتيجة أن الاتجاه الزمني لدرجة عدم عدالة التوزيع الذي سجل للفترة 1966 – 1990 كما جاء في نتائج الجدول رقم (3) قد استمر حتى نهاية تسعينات القرن العشرين، وإن كان معدل للانخفاض السنوي غير ذي أهمية تذكر (معدل انخفاض 0.34 في المائة سنوياً) . ويوضح الجدول أن معدل الانخفاض السنوي لكل من الأردن والجزائر قد فاق الواحد في المائة (وبلغ حوالي 1.1 في المائة لكل) وأنه قد كان أقل من واحد في المائة لموريتانيا (0.8 في المائة سنوياً) بينما ازدادت درجة عدم المساواة في كل من تونس والمغرب بطريقة هامشية (بمعدل 1.5 في المائة سنوياً لكل) وبطريقة ملحوظة في مصر حيث بلغ المعدل السنوي لتدهور حالة التوزيع 1.65 في المائة .

وبعد ، لعله من المهم ملاحظة أن هذه الاتجاهات الزمنية ، خصوصاً تلك المتعلقة بالنصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى نهاية القرن، لا تتوافق مع الفهم الفطري والمشاهدات الفردية لما حدث في عدد من الدول العربية التي يرصدها الجدول. كذلك الحال بالنسبة لما سبق وأن لاحظناه بالنسبة لأطروحة كوزنتز وذلك فيما عدا تونس والتي يتسق الاتجاه الزمني فيها مع ما يتوفر من معلومات حول دخل الفرد فيها مقارنة بالمستوى التنموي الذي تبدأ بعده حالة توزيع الدخل في التحسن .

على مستوى التفاصيل ولنهاية التسعينات، يتضح من معلومات الجدول أن متوسط نصيب أفقر 20 في المائة من السكان في الدول العربية يبلغ حوالي 6.8% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي مقارنة بمتوسط نصيب لأغنى 20 في المائة من السكان يبلغ حوالي 44% من إجمالي الإنفاق . وتفاوتت هذه الأنصبة فيما بين الأقطار العربية من أعلى نصيب لأفقر 20 في المائة سجل للجزائر وبلغ 7.7% من إجمالي الإنفاق وأدنى نصيب سجل لتونس وبلغ 6% من إجمالي الإنفاق . كذلك الحال تفاوت نصيب أغنى 20 في المائة من السكان من أعلى قيمة سجلت لتونس وبلغت 47.3% من إجمالي الإنفاق إلى أدنى قيمة سجلت للجزائر وبلغت 35.1% من إجمالي الإنفاق .

V . العولة والتوزيع في الدول العربية

دون الدخول في جدل حول المؤشرات الملائمة لقياس مدى عولمة الاقتصاديات العربية ، بمعنى اندماجها في النظام الاقتصادي الدولي ، ربما كان من المفيد الاعتماد على نتائج العباس (2003) التي تستخدم المؤشر المركب للعملة كما جاء ذكره في المقدمة (انظر الملحق رقم (1) لمكونات المؤشر المركب وطرق قياس هذه المكونات) .

قام العباس (2003:185-188 وجداول (8)-(9)) بتجميع ، وتمييط ، المعلومات لمكونات المؤشر المركب البالغة 13 مكوناً وحساب المؤشر المركب لعشر دول عربية توفرت لها المعلومات وذلك للفترة 1999-1980 حيث قسمت الفترة لأربعة فترات فرعية طول الواحدة منها 5 سنوات . وكما سبق وأن لاحظنا تتراوح قيمة مؤشر العولمة من صفر (لأدنى مستوى من العولمة) إلى 100 (لأعلى مستوى من العولمة) . هذا وتوضح النتائج التفصيلية ما يلي (أنظر الملحق رقم (2) لتفاصيل المؤشر المركب لعينة الدول العربية) :

- أ- انخفض مؤشر العولمة في كل من الجزائر (من 24.9 عام 1980 إلى 9.31 عام 1999) ، والبحرين (من 70.8 إلى 42.9 عام 1998) ، والكويت (من 65.1 إلى 30.1) ، والسعودية (من 53 إلى 29.4) ، والأردن (من 28.2 إلى 20.9) ، وسوريا (من 26.8 إلى 8.5) .
- ب- ازداد مؤشر العولمة في كل من مصر (من 6.9 عام 1980 إلى 18.4 عام 1999) ، وعمان (من 26.5 إلى 34.2) ، وتونس (من 18.2 إلى 19.3) .
- ج- للاقتصاديات العربية ، كما تمثلها عينة الدول العربية التي توفرت لها المعلومات ، انخفض مؤشر العولمة من 33.5 عام 1980 إلى 21.2 عام 1999 .

في استكشافه لمدى عولمة الاقتصاديات العربية اتبع العباس (2003:186) منهجية البنك الدولي (2002) وذلك بحساب "معدل النمو الاتجاهي للمؤشر واعتبار الدولة معولمة إذا حققت ارتفاعاً اتجاهياً في المؤشر" . هذا ويلخص الجدول التالي نتائج تقدير دالة الاتجاه الزمني للمؤشر لكل دولة ، وحالة عولمتها .

جدول رقم (5) : الاتجاه العام للمؤشر المركب لعولمة الاقتصاديات العربية 1999-1980

القطر	معامل الزمن	إحصائية ت	معامل التحديد	حالة العولمة
الأردن	-0.02	-3.19	0.36	غير معولم
البحرين	-0.01	-1.54	0.16	غير معولم
تونس	0.0191	3.15	0.596	معولم
الجزائر	-0.05	-6.20	0.16	غير معولم
السعودية	-0.04	-8.00	0.78	غير معولم
سوريا	-0.05	-6.05	0.67	غير معولم
عمان	0.001	0.40	0.01	غير معولم
الكويت	-0.02	-4.49	0.53	غير معولم
مصر	0.08	6.16	0.68	معولم
المغرب	0.03	4.75	0.56	معولم

يتضح من الجدول أنه لكل الدول العربية في العينة ، فيما عدا مصر والمغرب ، سجل المؤشر المركب للعملة اتجاهها تنازلياً خلال الحقبة الثالثة للعملة الأمر الذي يعني أن كل من الأردن ، والبحرين ، والجزائر ، والسعودية ، وسوريا والكويت يمكن تصنيفها على أنها دول غير معاملة بالإضافة على حالة عُمان والتي سجلت معدلاً موجباً للنمو إلا أنه ليس معنوياً إحصائياً مما يعني عدم تغير المؤشر المركب لعملتها ومن ثم يمكن تعريفها على أنها أيضاً غير معاملة . من جانب آخر ، سجلت كل من تونس ومصر والمغرب معدلات موجبة لنمو المؤشر المركب للعملة بلغ حوالي 8 في المائة سنوياً في حالة مصر (بمغزوية إحصائية يُعتد بها) وحوالي 3 في المائة في المغرب (بمغزوية إحصائية يُعتد بها) مما يجعل كل منها ضمن الدول المعاملة .

لأغراض استكشاف تأثير العملة على حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية قمنا بحساب التغير في المؤشر المركب للعملة للفترة 1999-1990 لكل قطر وذلك بتقدير دالة الاتجاه كما هو موضح في الجدول رقم (6) .

جدول رقم (6): الاتجاه العام للمؤشر المركب لعملة الاقتصادات العربية: 1999-1990

القطر	معامل الزمن	إحصائيات المطلقة	معامل التحديد	حالة العملة
الأردن	0.037	3.33	0.76	معلوم
البحرين	0.027-	2.28	0.65	غير معلوم
تونس	0.024	2.06	0.59	معلوم
الجزائر	0.118-	5.99	0.65	غير معلوم
السعودية	0.034-	3.63	0.79	غير معلوم
سوريا	0.105-	3.59	0.79	غير معلوم
عُمان	0.026	3.45	0.77	معلوم
الكويت	0.024-	1.19	0.39	غير معلوم
مصر	0.022	1.15	0.39	غير معلوم
المغرب	0.006	0.40	0.14	غير معلوم

يُلاحظ من الجدول أنه خلال الفترة 1999-1990 حققت كل من الأردن وتونس وعُمان معدلات تغير موجبة وذات معنوية إحصائية للمؤشر المركب للعملة مما يعني أنه يمكن تصنيفها على أنها قد تعولت خلال هذه الفترة الزمنية . من جانب آخر سجلت بقية الدول العربية المدرجة في الجدول معدلات تغير سالبة ومعنوية

وبعد ، باستخدام معلومات الجدولين (5) و (6) حول حالة عولمة الاقتصاديات العربية قمنا باتباع منهجية ميلانوفيك (2002) لاستكشاف أثر العولمة على توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية حيث اعتمدنا ثلاثة شرائح عريضة للتوزيع تتوافق مع تقديرات الفقر في المنطقة العربية هي شريحة أفقر 20% من السكان (أفقر خميس من السكان) ، وشريحة الطبقة الوسطى (ثاني أفقر 60 في المائة من السكان)، وشريحة الطبقة الغنية (أغنى 20% من السكان) . هذا وقد تم التركيز على حالة توزيع الإنفاق في نهاية التسعينات وهي حالة التوزيع التي تعكس الوضع الراهن .

اشتملت عينة الدول المستخدمة لأغراض تقدير أثر العولمة ، حسب توفر المعلومات حول توزيع الإنفاق، على كل من الدول المدرجة في الجدولين (5) و (6) فيما عدا البحرين وسوريا . هذا ويوضح الجدول رقم (7) أنصبة الشرائح التوزيعية التي استخدمت في التقدير .

جدول رقم (7) : توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية : نهاية التسعينات
(نسب مئوية)

القطر	نصيب الطبقة الفقيرة	نصيب الطبقة الوسطى	نصيب الطبقة الغنية
الأردن (1999)	7.50	47.90	44.60
تونس (2000)	6.00	46.80	47.30
الجزائر (2000)	7.74	49.14	45.78
السعودية (1999)*	8.60	47.70	43.70
عُمان (2000)	5.13	47.15	47.73
الكويت (2001)	5.93	48.70	45.37
مصر (1999)	7.55	46.71	45.78

46.80	46.70	6.50	المغرب (2001)
-------	-------	------	---------------

* لاحظ أن توزيع السعودية يغطي فقط الأسر السعودية .

وبعد ، يورد الجدول رقم (8) نتائج تقدير أثر العولمة في توزيع الإنفاق في الدول العربية وذلك لحالة العولمة حسبما يوضحها معدل تغير المؤشر المركب للعولمة خلال فترة العشر سنوات السابقة لنهاية التسعينات .

**جدول رقم (8) : العولمة وتوزيع الإنفاق في الدول العربية
(حالة العولمة 1990-1999)**

معامل التحديد	ثابت التقدير	المعامل المقدر	المتغير المعتمد
0.1680	0.0680 (16.24)	0.0929 – (1.68)	نصيب الطبقة الفقيرة
0.5848	0.4750 (195.23)	0.1399 – (4.59)	نصيب الطبقة الوسطى
0.5144	0.4573 (94.13)	0.2352 (3.29)	نصيب الطبقة الغنية

هذا ويمكن قراءة هذه النتائج على النحو التالي :

(أ) أن ازدياد انخراط القطر في النظام العالمي كما يعكسها ارتفاع مؤشر العولمة المستخدم لا تؤثر معنوياً على نصيب الطبقات الفقيرة (بمعنى أفقر 20% من السكان) من إجمالي الإنفاق .

(ب) أن العولمة ، بمعنى زيادة الانخراط في النظام العالمي ، يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض نصيب الطبقة الوسطى في الدول العربية وذلك بطريقة معنوية إحصائياً على مستوى المعنوية الإحصائية واحد في المائة أو أحسن ؛

(ج) أن ازدياد الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي يتوقع أن تؤدي إلى زيادة نصيب الطبقة الغنية في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي بطريقة معنوية إحصائياً على مستوى المعنوية 5% أو أحسن .

وتعني هذه النتائج أنه في حالة الدول العربية يتوقع أن تؤدي العولمة إلى تفاقم عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي خصوصاً فيما يتعلق بالتوزيع فيما بين الطبقات الغنية وبقية السكان . وتتأكد هذه النتيجة النهائية بتقدير أثر العولمة للفترة 1980-1990 ، بمعنى المحصلة النهائية للموجة الثالثة للعولمة وذلك حسب النتائج المقررة في الجدول رقم (9) .

جدول رقم (9): العولمة وتوزيع الإنفاق في الدول العربية
(حالة العولمة 1980-1999)

المتغير المعتمد	المعامل المقدر	ثابت التقدير	معامل التحديد
نصيب الطبقة الفقيرة	0.0658 – (0.60)	0.0687 (15.95)	0.0586
نصيب الطبقة الوسطى	0.1868 – (3.37)	0.4759 (241.56)	0.6949
نصيب الطبقة الغنية	0.2565 (1.78)	0.4557 (91.82)	0.4075

ويلاحظ على هذه النتائج تأكيد التأثير السلبي للعولمة على نصيب الطبقة الوسطى واحتمال التأثير الإيجابي على نصيب الطبقة الغنية وإن فقد مثل هذا التأثير معنويته الإحصائية . كذلك تؤكد النتائج عدم تأثير العولمة على نصيب الطبقة الفقيرة . ويتفق الاتجاه العام لنتائج الدول العربية مع النتائج الدولية التي سبق استعراضها .

VI . ملاحظات ختامية

يمكن تلخيص أهم نتائج هذه الورقة فيما يلي :

(أ) أنه ، وبرغم صعوبات توفر المعلومات حول توزيع الإنفاق في الدول العربية ، توضح المعلومات أن توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية كان في بداية التسعينات ، يتسم بقدر كبير من عدم المساواة كما يعكسه متوسط معامل جيني بلغ حوالي 39% وأنه قد كان هنالك اتجاه نحو انخفاض درجة عدم المساواة حيث قدر متوسط معامل جيني بنهاية تسعينات القرن الماضي بحوالي 38% .

(ب) أن من بين عينة الدول العربية التي توفرت لها معلومات لحساب المؤشر المركب للعولمة للفترة 1999-1980 تعتبر كل من تونس ومصر والمغرب من ضمن الدول التي يمكن أن يُطلق عليها دول معولمة بينما لم تتمكن بقية الدول من الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي بدلالة انخفاض ، أو ثبات ، المؤشر

(ج) أن من بين عينة الدول العربية التي توفرت لها معلومات لحساب المؤشر المركب للعملة للفترة 1999-1990 تعتبر كل من الأردن وتونس وعمان من ضمن الدول التي يمكن أن يُطلق عليها دول معولة بينما لم تتمكن بقية الدول من الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي بدلالة انخفاض ، أو ثبات ، المؤشر المركب للعملة

(د) أنه على الرغم من المؤتمرات الدولية المتعددة ، ومن العدد الكبير للمبشرين بالعملة ، لا توجد شواهد تطبيقية على المستوى الدولي تؤيد عدم وجود تأثير سلبي للعملة على حالة توزيع الإنفاق أو الدخل . وأن عدد من الدراسات التطبيقية المنضبطة منهجياً توضح أنه ربما كان للعملة تأثير سالب على مساواة الدخل بمعنى أن تؤدي إلى زيادة عدم العدالة في التوزيع .

(هـ) على الرغم من عدم عولة معظم الاقتصاديات العربية توضح نتائج هذه الدراسة أنه ربما كان للعملة تأثير سلبي على حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية ، وذلك بدلالة العلاقة السالبة وذات المغزوية الإحصائية لنصيب الطبقة الوسطى من إجمالي الإنفاق مع مؤشر العملة وكذلك الحال بدلالة العلاقة الموجبة لنصيب الطبقة الغنية من إجمالي الإنفاق مع مؤشر العملة .

وبعد ، بعيداً عن صخب الترويج للعملة¹³ ، ينبغي النظر إلى النتائج الدولية حول أثر العملة على التوزيع، وكذلك نتائج الدول العربية ، على أنها تستدعي تعميق البحث في أثر العملة على التوزيع خصوصاً في الدول النامية وذلك لما يمكن أن تفرزه زيادة درجة عدم المساواة في التوزيع من عدم استقرار سياسي ومن ثم عدم استقرار اقتصادي . وكما هو معروف عادة ما تنزع الحركات السياسية الإقليمية ، أو الأثنية ، أو غيرها إلى التعبير عن الغبن السياسي من خلال استغلال مؤشرات التوزيع .

¹³ لتناول نقدي لمثل هذا الصخب أنظر ، على سبيل المثال ، سيجلينز (2002) ، وقراء (2002) . أنظر أيضاً رودريك (1997،1999،2001) .

من جانب آخر ، إذا تأكد أن هنالك آثاراً سلبية للعملة على التوزيع فإن ذلك سيستدعي أن تنحو صياغة السياسات الاقتصادية نحو تأسيس أنظمة اجتماعية تعيد توزيع المزايا المرتقبة من العملة بحيث لا تتفاقم حالة التوزيع .

VII . ملخص المناقشات

تعرض النقاش الذي دار بعد استعراض نتائج الورقة حول أثر العولمة على الطبقة المتوسطة والتي عرفت على أنها ثاني أفقر 60% من السكان في الدول العربية (أو بعبارة أخرى ثاني أغني 60% من السكان). ولوحظ في هذا الصدد أن الأثر السلبي على نصيب هذه الطبقة، بمعنى توقع انخفاض نصيبها من الإنفاق الاستهلاكي مع ازدياد درجة عولمة الاقتصاد، ربما كان بسبب من عدم تأهيلها للتعامل مع متطلبات الاقتصاد المعولم. كذلك، لوحظ أن المشاهدات العابرة توضح أن الطبقة الوسطى في المجتمعات العربية تبدو وكأنها آيلة للزوال بما يعني أن هذه المجتمعات في طريقها للانقسام على نفسها على شكل طبقتين أحدهما غنية والأخرى فقيرة.

هذا وقد تم توضيح هذه النقاط بالرجوع إلى مبررات النظر إلى ثلاثة طبقات وذلك على أساس أن متوسط مؤشر انتشار الفقر، بمعنى نسبة الفقراء من إجمالي السكان، في الدول العربية يقدر بحوالي 20% من إجمالي السكان وهي شريحة بلغ متوسط نصيبها حوالي 6.4 في المائة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية.

ولوحظ في هذا الصدد أن انكماش الطبقة الوسطى أو توسعها سوف يعتمد على نسبة الفقر في المجتمع بمعنى أنه كلما انتشر الفقر كلما كانت الطبقة المتوسطة صغيرة الحجم والعكس صحيح.

كذلك تطرق النقاش إلى قضية الإصلاح المؤسسي الذي يرمي إلى تغيير العقد الاجتماعي الذي كان سائداً في الدول العربية، بمختلف أنظمة الحكم فيها، والتي ترتب عليه التزام للحكومات باتباع عدد من السياسات التوزيعية في مجالات التعليم والصحة والتشغيل وذلك خلال فترة منذ بداية ستينات القرن الماضي وحتى منتصف الثمانينات. وكما لاحظ المدير العام في كلمته الافتتاحية فقد حققت الحكومات العربية خلال هذه الفترة إنجازات تنموية فاقت تلك التي تحققت في كل أقاليم العالم النامي فيما عدا إقليم شرق آسيا وذلك في مجال النمو الاقتصادي وعدالة توزيع منافع هذا النمو. ولوحظ في هذا الصدد أن الدعوة لتغيير العقد الاجتماعي السائد الآن في اتجاه تعميق انخراط الدول العربية مراقبة ما سيحدث لحالة توزيع الدخل بطريقة

ملحق رقم (1) : مكونات المؤشر المركب لقياس عولمة الاقتصادات العربية

التقارب سعري :	الفرق ما بين الناتج المحلي الإجمالي الجاري بالدولار الأمريكي والناتج المحلي الإجمالي بأسعار القوة الشرائية المتكافئة
تقارب الدخل :	الفرق ما بين الدخل القومي للفرد مع الدخل القومي للفرد في الولايات المتحدة الأمريكية
التشابك الإنتاجي :	الفرق ما بين الدخل القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي
مدفوعات الفوائد :	مجموع مدفوعات ودخل الفوائد على الناتج المحلي الإجمالي
القيود على الواردات :	نسبة الرسوم الجمركية على إجمالي الواردات
الاندماج التجاري :	مجموع الواردات والصادرات على الناتج المحلي الإجمالي
الاستثمار الأجنبي المباشر :	مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج على الناتج المحلي والإجمالي
الاستثمار المالي :	مجموع تدفقات الاستثمار المالي (المحفظة) الداخل والخارج على الناتج المحلي والإجمالي
السفر والسياحة :	مجموع التدفقات الداخلة والخارجة في باب السياحة والسفر محسوبة للفرد الواحد
التحويلات :	مجموع التحويلات الحكومية وتحويلات المهاجرين (الأصول والخصوم) محسوبة للفرد الواحد
الجدارة الائتمانية	مؤشر الجدارة الائتمانية ICRG الإجمالي

المصدر: العباس (2003: صفحة 203 ، جدول رقم 6)

ملحق رقم (2) : مؤشر العولة الاقتصادية ما بين 1980-1999

الدول العربية	تونس	سوريا	السعودية	عمان	المغرب	الكويت	الأردن	مصر	البحرين	الجزائر	السنة
33.48	18.20	26.83	52.97	26.53	14.39	65.08	28.15	6.92	70.08	24.90	1980
31.14	15.09	22.35	54.30	27.83	9.32	66.59	33.13	3.99	59.03	19.76	1981
31.69	15.01	17.97	64.67	30.17	9.01	66.54	32.19	2.88	58.71	19.71	1982
32.17	13.81	19.53	66.13	33.61	8.66	68.07	31.72	5.68	54.50	19.98	1983
32.75	14.45	19.10	60.61	36.15	12.40	64.78	31.76	11.29	53.71	23.23	1984
30.85	13.76	19.98	47.79	28.93	13.26	64.02	28.30	12.33	55.99	24.18	1985
26.38	10.02	17.30	36.66	29.83	10.36	63.68	24.35	6.24	43.90	21.41	1986
28.14	12.09	17.71	44.49	29.41	12.26	63.75	24.54	9.17	47.57	20.42	1987
28.08	16.08	17.33	38.00	27.62	13.96	65.99	23.90	7.96	47.98	21.97	1988
27.69	16.31	16.06	40.40	28.74	14.75	66.04	20.54	9.03	44.71	20.31	1989
24.56	14.34	13.97	38.56	24.97	12.42	40.29	16.62	10.55	52.23	21.65	1990
28.31	18.79	18.86	34.30	25.90	17.50	53.48	17.21	18.39	57.20	21.51	1991
29.95	19.07	15.58	38.72	28.88	18.00	63.22	19.58	15.89	64.35	16.18	1992
29.05	16.20	14.82	40.77	30.14	16.89	59.15	21.66	17.78	56.41	16.67	1993
29.23	19.11	19.88	38.11	30.13	19.35	55.89	23.42	17.99	53.46	14.92	1994
27.13	17.92	14.53	35.73	28.16	18.02	56.85	22.90	16.53	50.49	10.14	1995
25.76	16.18	11.37	32.16	27.41	14.40	54.23	21.77	14.63	55.19	10.30	1996
26.08	20.31	6.71	33.28	28.54	15.49	49.88	25.67	18.48	50.33	12.14	1997
24.16	22.01	6.42	27.28	34.04	17.67	44.90	25.34	14.84	42.85	6.25	1998
21.21	19.29	8.45	29.36	34.23	15.91	35.07	20.87	18.40	-	9.31	1999

المصدر: العباس (2003: صفحة 207 ، جدول رقم 9)

Selected Bibliography:

Acemoglu, D., Johnson, S., Robinson, J., and Y. Thaicharoen, (2003), "Institutional Causes, Macroeconomic Symptoms: Volatility, Crises and Growth"; *Journal of Monetary Economics*, vol. 50.

Ali, A.A.G., (2003), "Globalization and Inequality in the Arab Region"; Working Paper no. 0307, Arab Planning Institute, Kuwait.

Ali, A.A.G., and I. Elbadawi, (2001), "Growth Could Be Good for the Poor"; unpublished paper.

Birdsall, N., and A. Hamoudi, (2002), "Commodity Dependence, Trade, and Growth: When "Openness is not Enough"; Working Paper no. 7; Center for Global Development, www.cgdev.org.

Deininger, K., and P. Olinto, (2002), "Asset Distribution, Inequality and Growth"; Working Paper no. 2375, World Bank: www.worldbank.org.

Deininger, K., and L. Squire, (1996), "Measuring Inequality: A New Data-Base"; *World Bank Economic Review*, vol. 10, no. 3: 565-591.

Dollar, D., (1992), "Outward-oriented Developing Economies Really Do Grow More Rapidly: Evidence from 95 LDCs, 1976-1985"; *Economic Development and Cultural Change*, vol. 40.

Dollar, D., and A. Kraay, (2004), "Trade, Growth and Poverty"; *Economic Journal*, vol. 114.

Easterly, W., and R. Levine, (2003), "Tropics, Germs and Crops: How Endowments Influence Economic Development"; *Journal of Monetary Economics*; vol. 50.

Economist, (2001), "Globalization and its Critics: A Survey of Globalization"; 29 September.

Economist, (2000-a), "Quantity and Quality"; 30th September, p. 108.

Economist, (2000-b), "Growth is Good"; 27th May, p. 94.

Frankel, J., and D. Romer, (1999), "Does Trade Cause Growth?"; *American Economic Review*, vol. 89, no. 3: 379-399.

Gray, J., (2002), *False Dawn: The Delusions of Global Capitalism*; Granta Books, London.

Labaas, B., (2003), "Are the Arab Countries Globalized?: A Study on Globalization Indicators for Arab Countries"; in Sabri Hassanian, (ed.), Economic Planning in An Era of Globalization, Research and Studies Department, Crown Prince Chambers, Abu Dhabi.

Li, H., Squire, L., and H. Zou, (1998), "Explaining International and Intertemporal Variations in Income Inequality"; Economic Journal; vol. 108: 26-43.

Lindert, P. and J. Williamson, (2001), "Globalization and Inequality: A Long History"; invited address to the World Bank Annual Conference on Development Economics- Europe; www.worldbank.org.

Milanovic, B., (2002), "Can We Discern the Effects of Globalization on Income Distribution? Evidence from Household Budget Surveys"; Policy Research Working Paper no. 2876; World Bank, www.worldbank.org.

Pritchett, L., (1996), "Measuring Outward Orientation in LDCs: Can it be Done?"; Journal of Development Economics, vol. 49: 307-335.

Ravallion, M., (2003), "The Debate on Globalization, Poverty and Inequality: Why Measurement Matters"; Policy Research Working Paper no. 3038, World Bank; www.worldbank.org.

Rodrik, D., (2001), "The Developing Countries' Hazardous Obsession with Global Integration"; appeared in Foreign Policy under the title "Trading in Illusions"; www.harvard.edu.

Rodrik, D., (1999), The New Global Economy and the Developing Countries: Making Openness Work; Policy Essay no. 24, Overseas Development Council, Washington DC.

Rodrik, D., (1997), Has Globalization Gone Too Far?; Institute for International Economics, Washington DC.

Rodrik, D., Subramanian, A., and F. Trebbi, (2004), "Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development"; Journal of Economic Growth; vol. 9, no. 2.

Soros, G., (2002), On Globalization; Public Affairs Ltd., Oxford.

Spilimbergo, A., Londono, J.L., and M. Szekely, (2004), "Income Distribution, Factor Endowments, and Trade Openness"; in Tungodden, B., Stern, N., and I. Kolstad, (eds.), Toward Pro-Poor Policies: Aid, Institutions and Globalization; Oxford University Press.

Summers, R. and A. Heston, (1991), "The Penn World Table Mark 5: An Expanded Set of International Comparisons 1950-88"; Quarterly Journal of Economics; vol. 106, May: 327-368.

Summers, R. and A. Heston, (1988), "A New Set of International Comparisons of Real Product and Price Level Estimates for 130 Countries, 1950-1985"; *Review of Income and Wealth*; vol. 34, no. 1: 1-25.

Stiglitz, J., (2002), *Globalization and Its Discontents*; Allen Lane, Penguin Press, London.

Williamson, J., (1997), "Globalization and Inequality: Past and Present", *World Bank Research Observer*, vol. 12, no. 2: 117-138.

World Bank, (2002), *Globalization, Growth and Poverty: Building an Inclusive World Economy*; Oxford University Press; www.worldbank.org.